

واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادة الجزائر من هذه التجربة

حاجي فطيمة

أستاذة محاضرة (ب) بقسم الاقتصاد

جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعرييج

ملخص:

استطاعت ماليزيا تحقيق طفرة تنموية كبيرة في غضون عقود قليلة وصفت بالمعجزة، فبالرغم من أن المجتمع الماليزي قبل الاستقلال عام 1957 كان مجتمعاً بدائياً يتسم بانخفاض مستوى المعيشة، وتنوع أصوله العرقية والدينية والثقافية، وتباين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن ماليزيا الآن أصبحت إحدى الدول الصناعية الكبرى التي تتسابق مع أكبر دول العالم في العلم والتكنولوجيا وعلى جميع المستويات. من هذا المنطلق سناقش واقع التعليم في ماليزيا، وكيف نجح هذا البلد في تجسيد سياسته التعليمية، مما انعكس على العنصر البشري وجعله يساهم بشكل جيد في التنمية الاقتصادية في كافة أوجهها الصناعية، والتجارية والسياحية والمعرفية وغيرها، وكيف يمكن للجزائر أن تستفيد من هذه التجربة.

الكلمات الدالة: التعليم، السياسة التعليمية، الجودة، الإنفاق على التعليم، المورد البشري.

Résumé :

La Malaisie a certainement réalisé, en l'espace de quelques décades, un saut qualitatif dans son développement, considéré à juste titre comme un miracle. Malgré l'état de la société Malaisienne, considéré comme presque primitif, avant l'indépendance en 1957, car marqué par un niveau de vie trop bas, ainsi que par sa diversité ethnique, culturelle, sociale et économique, elle devient en dépit de cela l'un des pays qui surclasse d'autres Etats dans un certain nombre de domaines.

Nous essayons à partir de ce constat d'analyser la question de l'enseignement au Malaisie. Nous chercherons, ensuite, à comprendre les secrets qui ont fait sa réussite et ce à travers l'analyse de sa politique éducative. On constatera que cette politique n'a pas été sans conséquence sur la qualité de la ressource humaine que reflètent grandement son rôle et sa contribution efficiente au développement industriel, commercial, touristique et scientifique. Enfin, on s'interrogera sur ce qu'on peut en tirer comme leçons pour le cas algérien.

Mots clefs: L'éducation, la politique éducative, qualité de la formation, les dépenses d'éducation, les ressources humaines.

Summary:

Malaysia has made a major breakthrough Within a few decades it was described as a miracle despite of fact that the Malaysian society before the independence in 1957, was characterized as a primitive society with a low standard of living huge racial, ethnical and cultural diversity and the varying conditions of social and economic development..However, Malaysia, now, has become one of the major industrialized countries that compete with the biggest countries in the world in science and technology at all levels.

This article will use these facts to discuss the pivotal role of education in the development renaissance, and the way Malaysia has provided the well-qualified human resources for economic development. Most importantly perhaps, this article seeks to draw out lessons of success for Algeria and how it can benefit from

Keywords: Education, quality, spending on education, human resource.

مقدمة:

تعد عملية التنمية البشرية منظومة متكاملة تتسجها مجموعة من المكونات والعوامل المتداخلة، والتي تتمثل أهمها في عوامل الإنتاج والسياسات الاقتصادية والمالية، والتركيب المجتمعي والقيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي. ومن هذا المنطلق وفي ظل المسيرة التنموية انتهجت العديد من دول شرق آسيا عند حصولها على الاستقلال في منتصف القرن العشرين نهجا يختلف عن العديد من الدول النامية - والتي تتشابه معها في أوضاعها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية- ، وسارت وفق خطط واستراتيجيات تنموية متتابعة جعلتها دولا صناعية تطمح لأن تصبح في مصاف الدول المتقدمة.

ويعد النموذج الماليزي للتنمية من أكثر النماذج تميزاً على كافة المستويات والأصعدة، كما أحرزت تقدماً واضحاً في عملية التعليم، مما كان له من مردود إيجابي على التنمية البشرية في ماليزيا معتمداً في ذلك على مجموعة من السياسات التعليمية، وهو ما انعكس بشكل جيد على تنمية رأس المال البشري هناك .

وقد أدى نجاح التجربة الماليزية في تحقيق مراكز متقدمة وسط مثيلاتها من الدول النامية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلى جعلها نموذجاً مثالياً يحتذى به في كافة الدول النامية وعلى رأسهم الجزائر، من هنا تبرز إشكالية البحث في التالي: ما واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ؟ وما مدى إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة ؟ ، خاصة أن الجزائر تعاني من مشكلة عدم توافق مخرجات التعليم مع خصائص الشغل في السوق المحلي، كما أن خريجي الجامعات يجدون صعوبة كبيرة عند محاولتهم الاندماج في عالم الشغل، وعند تحقيق هذا الاندماج يكون مردود المورد البشري أقل كفاءة و جودة و لا يسهم في تحقيق التنمية المحلية.

من هذا المنطلق ظهرت الحاجة وبشكل ملح إلى إعادة النظر في السياسات التعليمية بما يتناسب مع احتياجات سوق الشغل في الجزائر ، وبما يحقق أغراض التنمية المحلية في الاقتصاد المحلي، ولا يتحقق ذلك إلا بالاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي تم إعدادها تربوياً وعلمياً ومهنيًا بالشكل المناسب.

من خلال هذه المداخلة سيتم التركيز على توصيف السياسات التعليمية في ماليزيا، مع تحديد السياسات التعليمية في الجزائر، وذكر جوانب القصور التي يعاني منها قطاع التعليم في الجزائر ، مع التعرض إلى مدى إمكانية استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا في هذا المجال؟ و ذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

✓ ما هي أهم ملامح نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا؟.

✓ فيما تمثلت سياسات تطوير التعليم في ماليزيا؟

✓ ما هي خصائص السياسات التعليمية في الجزائر وما هي أهم المشاكل التي تواجه التعليم في الجزائر؟

✓ كيف يمكن للجزائر ان تستفيد من تجربة ماليزيا، مما يجعل للتعليم دورا في إحداث نهضة تنموية في هذا البلد؟

فرضيات البحث:

استطاعت ماليزيا أن تحقق نهضة تنموية بفضل السياسات التعليمية ، والجزائر كغيرها من الدول العربية، تعاني العديد من المشاكل والتحديات في هذا المجال، و لحصر مجال دراستنا و ضعنا الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تتميز السياسات التعليمية في ماليزيا بالتركيز على الانفاق العام وعلى الاعتماد على التأهيل والتدريب، مما يجعل سوق الشغل تتميز بنسبة بطالة منخفضة جدا تشمل خريجي الجامعات، و هم لا يجدون صعوبة في الاندماج في سوق العمل بالاعتماد على حصيلتهم العلمية ، و التي حصيلة أكاديمية تزخر بالخبرات المهنية.

الفرضية الثانية: السياسات التعليمية في الجزائر ما تزال تعاني من نقائص مختلفة، من أهمها انخفاض الانفاق على البحث العلمي، وعدم تجسيد هذه البحوث على أرض الواقع، بالإضافة إلى تبني أساليب بيداغوجية لا تتلاءم مع المتغيرات الحالية، و الاعتماد على سياسة تعليمية ترتكز على تراكم المعرفة بعيدا عن مدى أهمية التحصيل العلمي و مدى مواكبته لمتطلبات سوق الشغل. الفرضية الثالثة: هناك امكانية كبيرة للجزائر للاستفادة من تجربة ماليزيا في هذا المجال ، من خلال الاعتماد على خلق أجهزة مشتركة بين الجامعات من جهة و المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى، لتحقيق التنسيق و خلق النجاعة في عملية إدارة مخرجات التعليم ، من أجل تحقيق نهضة تنموية .

منهجية البحث:

من أجل الإلمام بجوانب الظاهرة المدروسة استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، و عمدنا إلى توصيف السياسات التعليمية في ماليزيا، و كذا السياسات التعليمية الحالية في الجزائر ، من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات و تحليلها، كما خالصنا من خلال التحليل إلى وضع مجموعة

من التوصيات تخص الجزائر ، بحيث تعد هذه الأخيرة بمثابة حلول يجب مراعاتها لتحقيق النهضة التنموية.

خطة البحث: لغرض الإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاثة مباحث أساسية بحيث:

أولاً: ماهية التعليم، والسياسة التعليمية ، و فيه نتعرض إلى تحديد مفاهيم وتعريف للتعليم ، مع ذكر أهمية هذا الأخير، بالإضافة الى اعطاء تعريف موجز للسياسة التعليمية.

ثانياً: توصيف نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا ، نذكر فيه مراحل التعليم بالإضافة إلى ذكر أهم قوانين التعليم ومؤسساته في هذا البلد.

ثالثاً: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا، ونتعرض من خلاله الى الدور المحوري للدولة في هذا المجال؟

رابعاً: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في مجال التعليم ، نتعرض من خلاله لتحديد السمات العامة للسياسة التعليمية في الجزائر، مع تحديد اوجه القصور في هذه السياسة ، وفي الأخير نعرض بعض المقترحات في سبيل النهوض بالتعليم .

أولاً: ماهية التعليم، السياسة التعليمية

يحتل التعليم مكانة هامة في الدراسات الحديثة، بحيث تم تحديد مفهومه في التالي:

لغة: هو مصدر للفعل "عَلَّمَ"، وهو فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.

اصطلاحاً: هناك عدة تعاريف للتعليم منها:

"التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع، وحسب تعريف اليونسكو يعرف التعليم على أنه تكوين الأفراد وتطوير قدراتهم تكويناً شاملاً ومتكاملاً، فردياً واجتماعياً لتأهيله للمشاركة الفاعلة والإيجابية في خطط التنمية¹."

"كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته في الحياة اليومية، وقد جاء في مقررات اللجنة المركزية من المؤتمر الرابع

1- كياري فاطمة الزهراء، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية "دراسة حالة جامعة معسكر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2012/2011، ص 21.

إلى المؤتمر الخامس 1979-1983 لحزب جبهة التحرير بأن التعليم بمفهومه الواسع هو العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك، وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات، حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية وفعالية تكوينها، ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمتها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة¹.

إن القراءة الدقيقة لما ورد تسمح باستنتاج أن مصطلح التعليم يحمل بين ثناياه التنشئة المكتسبة للفرد من خلال التفاعل بينه وبين العالم الخارجي عن طريق سعي الفرد لاكتساب المزيد من المعارف والمحافظة عليها وإعادة تنظيمها وفق ما لديه من خبرات.

ويعتبر التعليم أيضا عملية تزويد الأفراد بحصيلة من العلم والمعرفة في إطار معين، فهو يهتم بتنمية المعارف كوسيلة لتأهيل الفرد للدخول في الحياة العملية من خلال زيادة المعلومات العامة ومستوى الفهم للعالم الخارجي، ويهدف التعليم إلى تطوير الممتلكات الفكرية واكتساب المعارف العامة والخاصة بما في ذلك تلك التي تهدف للحصول على كفاءات مهنية معينة تؤهلهم للالتحاق بوظائف محددة، كما أنه يمثل نشاط اقتصادي ينتظر من ورائه تحقيق منفعة من جهة ويتطلب زيادة فعالية أداء الأفراد المتعلمين من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق احتل التعليم طليعة انشغالات مختلف الدول، من تخطيط وإنفاق وتطوير، إدراكا منها لأهمية في تأهيل مواردها البشرية بالمستوى الذي يسمح لها من تحقيق تنمية ومنفعة عالية.

ومن هنا نستخلص أن التعليم كان في السابق يعتبر فنا من فنون نقل المعرفة في نطاق المدرسة، تحول اليوم إلى علم متين، يرتبط بالعديد من المجالات، بعد اتساع المعنى حاليا ليشمل العملية الثقافية بأكملها التي تؤدي إلى تنمية الأفراد، وإبراز إمكانياتهم المختلفة².

- تعريف السياسة التعليمية:

يقصد بالسياسة التعليمية "Educational Policy" بأنها "المواد الدستورية العامة للتعليم، وهي التي تبين الأسس العامة التي يقوم عليها التخطيط لإنشاء مؤسساته، وتبين أهداف العملية التعليمية

1 - محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، الطبعة الأولى، دار الجيل، لبنان، 2000، ص 10.

2 - عبد الله بوبطانة، تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة، 1990، أفريل، العدد 49، ص 39.

وتحدد مقاصدها سواء كانت هذه المواد مكتوبة معلنة بقرارات ومراسيم أو غير مكتوبة ولا معلنة إلا أنها ملاحظة ذهنياً لدى المشرفين على مؤسسات التعليم والمنشئين لها والموجهين لمسيرتها¹ حيث أن السياسة التعليمية غير المستقرة والغايات غير الواضحة والأهداف غير المحددة، تجعل الدولة أو الفرد أو نظام التعليم يدور حول نفسه، ومن ثم يعود إلى الوضع الذي بدأ منه بعد بذل الجهد والمال والوقت². فصياغة وتحديد السياسة التعليمية بشكل دقيق ليتمكن فهمها وتطبيقها يعتبر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الخطط التنموية، وتحسين المستوى الاقتصادي للدولة والمنافسة إقليمياً وعالمياً، لأنه في ضوء هذا التحديد تتحدد الوسائل والأدوات والطرائق والوسائل وصولاً للأهداف ومن ثم الغايات البعيدة.

ثانياً: لمحة عن نظام التعليم العام والجامعي في ماليزيا:

إن الاطلاع على النظام التعليمي في ماليزيا يعين على فهم تجربة التنمية وما أسهمت به مخرجات التعليم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والوصول إلى معدلات الإنتاجية العالية، وتحسين نوعية الحياة والتحول الهيكلي للاقتصاد القومي من قاعدة إنتاجية تقوم على المواد الخام، والأولية إلى اقتصاد صناعي حديث يعتمد على منتجات تقنية والمعلومات والمعرفة. وتشير إحصائيات عام 2010 إلى أن 98% من سكان ماليزيا يعرفون القراءة والكتابة وأن 99% من الأطفال الذين بلغوا السابعة من أعمارهم قد التحقوا بالمدارس وأن 92% من طلاب المدارس الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الثانوية الإعدادية والثانوية العليا وهذه النسب جميعاً تعتبر من النسب الأفضل في العالم³.

¹ - الميداني عبد الرحمن. "السياسة التعليمية". مجلة المعلم، السعودية، العدد 42، 1992، ص 12 .

² - الغامدي حمدان، عبد الجواد نور الدين. تطور نظام التعليم في المملكة العربية السعودية. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2002، ص 20.

3 -Ministry of education Malaysia.2008.annual report.kuala lumpur.

وهنا تجب الإشارة إلى أن ماليزيا ومنذ استقلالها في عام 1957 التزمت بتقديم خدمات التعليم الأساسي 11 عاما مجانا ، وتصل ميزانية التعليم في المتوسط إلى أكثر من 20 سنويا من إجمالي اعتمادات الميزانية العامة للدولة¹، وتقسم المراحل في النظام التعليمي بماليزيا على النحو التالي.

1. نظام ومراحل التعليم العام²

يشمل نظام التعليم العام في ماليزيا على مرحلة ما قبل المدرسة، والمرحلة الثانوية الصغرى، والعليا، وما بعد المرحلة الثانوية، والتي تضم الإعدادية الجامعية وكليات المجتمع.

ويعد التعليم العام بمرحلتيه الابتدائية والثانوية الصغرى والعليا من مسؤولية الدولة، ويقدم مجانا حيث تتكفل الحكومة بتشديد المدارس وتتفق على احتياجات تشغيلها، ومرتببات المدرسين وتوفير الاحتياجات والوسائل المدرسية الضرورية في هذه المراحل ، كما تدعم الدولة المدارس الخاصة، أما التعليم بعد الثانوية فتتوزع إدارته بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتعتبر مرحلة ما قبل المدرسة فترة تحضيرية للتعليم الابتدائي، ومرحلة ما بعد الثانوي مرحلة تحضيرية للجامعة، أو التأهيل لسوق العمل، ويمكن إيجاز وصف كل مرحلة من التعليم العام في ماليزيا وتحديد أهم التطورات التي شملتها على النحو التالي:

أ. التعليم ما قبل المدرسة:

تعتبر هذه الفترة مرحلة تحضيرية تهيئ الأطفال بين سن الرابعة والسادسة لدخول المدارس النظامية، وقد تزايد الاهتمام بهذا التعليم في السنوات الأخيرة من طرف الدولة، مع إدراك المواطنين لأهميته، ويعمل هذا الطور دور كبير في تنمية الطفل في سن مبكر، إضافة إلى تلبية حاجة المجتمع الصناعي في رعاية الأطفال أثناء غياب الوالدين بسبب العمل.

وهناك العديد من الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية وهيئات القطاع الخاص التي ترعى وتؤسس هذه الرياض، وتغطي في مجملها ما نسبة 65 % من إجمالي الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، يدير القطاع الخاص والمنظمات الأهلية حوالي 62% من مجموع المراكز والرياض في

1 - Ministry of finance Malaysia 2008.Economic report .kuala lumpur.

2 - Ministry of education Malaysia.2008.malaydsian education statistics.kuala lumpur.

المدن وتدير الحكومة عدد كبير من هذه المراكز منها بشكل أساسي المناطق الريفية وذوى الدخل المحدود.

ب. التعليم الابتدائي:

تبدأ هذه المرحلة في سن السادسة من عمر الطفل وتستمر ستة سنوات ، ونظرا لتعدد الأعراق يوجد نوعين من المدارس الابتدائية هما المدارس القومية والمدارس المحلية، ويسمح في الأخيرة باستخدام اللغة الصينية أو الهندية إلى جانب اللغة المالايوية الرسمية ، وتتبع جميع المدارس المنهاج الحكومي للتعليم ويجري فيها امتحانان الأول يكون في السنة الثالثة من التعليم، والآخر في السنة السادسة لتقييم أداء الطلبة، ويركز في هذه المرحلة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة، وازداد عدد الطلبة في هذه المرحلة بنسبة 96.8 % في عام 2000، كما ازداد عدد المدارس والمعلمين حيث أصبح هناك معلم لكل 15.9 تلميذا في عام 2007 عوضا عن معلم لكل 36 تلميذ عام 1957.

ج. التعليم الثانوي¹ " المدارس الإعدادية والثانوية العليا"

تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا، حيث يشمل المقرر الدراسي كثيرا من المواد الدراسية مثل العلوم والرياضيات، والمجالات المهنية والفنية التي تتيح للطلاب فرصة لتنمية وصقل مهاراتهم، وتولي وزارة التعليم هذه المرحلة رعاية خاصة من حيث تطوير المنهاج، والاهتمام بالأنشطة التربوية والتعليمية، وتلعب هذه المرحلة أهمية كبيرة في تشكيل الطالب وإعداده لاجتياز التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة، وتهيئته لاختيار ما يناسبه من مساقات التعليم المتعددة، ويمر التعليم بالمدارس الثانوية الصغرى " الإعدادية" في الدول العربية، وثانيا المدارس الثانوية العليا ، وتعد المدارس الثانوية الصغرى امتحانا في السنة الثالثة ، ويتم بعده انتقال الطلاب إلى مرحلة أكثر تخصصا، وتعتمد هذه المرحلة على رغبة وأداء الطالب معا، ويعاد تقييم ومفاضلة الطلاب في السنة الخامسة أيضا، عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية، وفي مستوى الثانوية العامة يوجه الطالب إلى تحصيل المزيد من المواد المتخصصة لاسيما في مساق التعليم الفني والمهني، وتجري بعض المدارس الثانوية امتحانات عامة يتحصل بموجبها الطالب على الشهادة الماليزية

1 – Department of Statistics Malaysia.2006.social statistics bulletin

الثانوية، والتي تؤهله لمواصلة دراسته أو الدخول إلى سوق العمل، أما المستوى السادس من المرحلة الثانوية فهو يهيء الطلاب للدخول مباشرة إلى الجامعة، ويمكن للطلبة أن يلتحقوا بالمستوى الخامس بالسنة الإعدادية في الجامعة المحلية مباشرة.

وتتجه الحكومة حاليا إلى إقامة العديد من المدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية، تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم، ومن المواد التي يتم الاعتناء بها في المدارس الذكية أنظمة التصنيع الذكية، وشبكات الاتصال، وأنظمة النقل الذكية ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة للبيئة¹.

د. التعليم العالي والجامعي:

ينظر إلى هذا التعليم في ماليزيا على أنه البوتقة التي تتفاعل فيها كل المكونات الثقافية والاجتماعية، وتتصهر داخلها العناصر الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية في البلاد من أجل تحقيق رفاهية المجتمع، وتقديمه والوصول به إلى حياة كريمة، وتحقيقا لتلك الأهداف قامت الدولة بفتح المزيد من مؤسسات التعليم الجامعي من الكليات والتوسع في الجامعات الخاصة، والبرامج المشتركة مع الجامعات الأجنبية، وتدعم الحكومة وتمول حسب إحصاءات 2006 حوالي 12000 طالب للدراسة خارج البلاد ، وتقدم الوكالات الحكومية والمصارف العامة والشركات الاتحادية والولائية قروضا مالية، ومنح دراسية، وتهتم وزارة التعليم العالي بجودة التعليم حيث تطالب الجامعات بتقويم ومراجعة مناهجها الدراسية كل ثلاث سنوات كحد أدنى، أو كل خمس سنوات كحد أقصى، ويوجد في الجامعات الماليزية أزيد من 50000 طالب أجنبي حسب إحصاءات 2005 ، وتشكل نسبة الدراسات الجامعية 80% ومعظم هؤلاء الطلاب من غرب آسيا ودول الآسيان والباسفيك².

2. تطوير قوانين التعليم ومؤسساته:

1 – Ninth Malaysian plan.2006.Ministry of Education Statistics.2008.

2 – Ninth malaysia plan.op.cit.p238.

شكلت في عام 1956 قبيل الاستقلال لجنة وطنية خاصة بشؤون التعليم، طلب إليها إعداد توصيات حول سياسات وتطوير التعليم في البلاد، وبعد الاستقلال وضعت الحكومة مجموعة من المبادئ أهمها¹:

- إعداد المعلمين للتدريس باللغة الوطنية ولهذا الغرض أسس معهد اللغة الوطني في عام 1958 لإعداد معلمي المرحلة الابتدائية والثانوية.
- أسست هيئات اللغة والتعليم المعروفة بديوان الباهاسا في عام 1956، واسند إليها مهمة إعداد الكتب المدرسية باللغة الوطنية، والمساعدة في التدريس باللغة الوطنية، وأخذت الهيئة على عاتقها مهمة تطوير اللغة الوطنية، وتسهيل تعلمها وإصدار المعاجم اللغوية.
- التدرج في التحول من استخدام اللغة الانجليزية إلى اللغة المالايوية، لتشمل جميع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي بشقيها المتوسط والعالي.
- تمديد التعليم العام من 12 سنة إلى 15 سنة، ثم إنشاء المدارس الريفية لاستيعاب المتسربين من المدارس الابتدائية لمدة ثلاث سنوات، والتوسع في المدارس المهنية والفنية لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.
- تأكيد مجانية التعليم والدعم الكامل للتعليم الأساسي من الحكومة، وإزالة أي تكاليف ورسوم دراسية في مراحل التعليم الابتدائي.

أ. جهود الحكومة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات²:

في عقد السبعينيات : تركّز الاهتمام باللغة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال التعليم، ووظف التوسع في التعليم لتحسين أوضاع الأغلبية الفقيرة، وإحداث التوازن الاجتماعي المطلوب بين الأعراق المختلفة، وبين الريف والحضر، والاهتمام بنوعية التعليم وتوسيع قاعدته ودعم خدماته، وتميزت هذه الحقبة بالتركيز على تدريب المعلمين، وزيادة نوعية التعليم وزيادة القيد

1- Ministry of education malaysia. Executive summary education development plan 2001-2010.

2 - Ministry of education Malaysia. Executive summary education development Plan 2011-2020.

المدرسي، ومجانية تعليم الأساس في المرحلة الابتدائية والإعدادية، وتقديم منح دراسية لمساعدة الطلاب لمواصلة التعليم بالخارج، وأعطيت الأولوية للسكان في المناطق الريفية والفقيرة، الاهتمام بالتعليم الفني والعلوم التطبيقية وزيادة فرص الخيارات في التعليم الثانوي، وإتباع أساليب التخطيط العلمي ومتابعة تطوير التعليم، وفتح المزيد من الجامعات والمعاهد العليا.

وفي حقبة الثمانينيات: تركز الاهتمام بالتعليم العالي وانتهت مرحلة تعميم استعمال اللغة الوطنية في كافة مراحل التعليم، وتم تبني توصيات اللجنة الوزارية لتطوير التعليم واكتمل تطوير المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والإعدادية. كما أعطى التعليم الفني والمهني أهمية بالغة وازداد عدد المدارس في هذه المساق.

وفي حقبة التسعينيات: ازداد الاهتمام بالتعليم العالي في الاتجاه النوعي والوظيفي فازداد عدد المؤسسات، والمراكز العلمية المتخصصة وأنشطة البحوث والتطوير، وبالتالي ارتفع إنفاق الدولة بشكل كبير على التعليم العالي وشكل حوالي 18.3 % عام 1991 .

ب. ومع بداية الألفية الثالثة تجسد المخطط التوجيهي للتنمية التعليمية 2006-2010 بحيث يندرج هذا المخطط التوجيهي تحت الخطة الماليزية التاسعة ذات المدة خمس سنوات، وخصصت الحكومة لهذه التنمية التعليمية مبلغ 23.198 مليار رنجيت، بحيث مس هذا المخطط كل المدارس وكل المواقع الجغرافية، وتلبي احتياجات كل الأعراق، ويشمل المخطط ستة مساع إستراتيجية وهي¹:

- بناء الوطن تقطنه الأمة المتحدة: ركزت الدولة على التعليم باعتباره ينمي الانتماء القومي، مع الإحساس بالفخر لما للوطن من الثراء في الثقافات.
- تطوير القوى البشرية: وهي مهمة تكوين شخصية الخريج التي لها قيمة في سوق العمل، من الاستعداد الداخلي للإبداع إلى ساحة المنافسة في دنيا العلوم والتقنية.
- جعل المدارس الوطنية مدارس مفضلة لدى الجميع: والسعي إلى ذلك يحتاج إلى العناصر الجاذبة من المعدات والأجهزة لها تطابق لمقاييس الجودة والمواصفات العصرية.

- جعل مهنة التدريس المدرسي من المهن المرموقة: هذا المحور يتطلب تشكيل شخصية المدرسين، حيث أن إحرار الاحترام اللائق لهذه المهنة التعليم يتطلب من قيادة التعليم أن تجعل أجور فئة المربين للأجيال تبلغ المتوسط العالمي الذي حددته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، أو على الأقل تكون قريبة منه. والجدول التالي يوضح ذلك.

- التطلع إلى تحقيق التميز في المؤسسات التعليمية: من خلال تشجيع المؤسسات لكل البرامج الدراسية، والعمل على تجديدها كل ثلاث سنوات¹.

ج. الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي الوطني نحو 2020

جاء ميلاد الخطة الإستراتيجية للتعليم العالي الوطني نحو 2020، من منطلق عزم الرئيس السابق عبد الله بدوى على امتلاك ماليزيا رأس المال الاجتماعي على جودة عالية، حين أعرب عن حاجة البلد إلى الثروة التعليمية، وتتضمن هذه الخطة سبعة مساع هي²:

- وسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالي مع مراعاة تحقيق المزيد من العدالة فيها: وتتمثل العدالة المقصودة هنا الالتزام بمبدأ الديمقراطية، وهي سياسة الحرص على تقديم الأفضل لذوى الجدارة، بصرف النظر عن الانتساب إلى أي من الأعراق أو الديانات أو المستويات الاجتماعية.

- الترقى بجودة التعليم والتعلم: لا تتحقق جودة التعليم والتعلم إلا بالترقى بمستوى المناهج، ومستوى السلك التدريسي ، وتجهيز العدد الكافي من الأدوات والأجهزة العصرية للتدريس.

- التعزيز لميادين الأبحاث والاختراعات: مما يؤخذ عليه أداء التعليم العالي هو تدني عدد أعضاء الأعمال البحثية والتنموية، حيث المعدل 21.8% فقط مقابل 10000 عدد أفراد القوى العاملة، لذلك تسعى الحكومة الماليزية في الخطة الماليزية التاسعة إلى هدف تحقيق 50% مع نهاية الخطة.

1 -Malaysia,2003. Federal constitution , kuala lumpur, International law book service.article 153.

2 - Mashkuri yaacob, science and technology policy making in Malaysia :responding to the challenge economy, first annual conference department studies, cairo university .2003.pp3-7.

- الارتقاء بمستوى المؤسسات التعليمية العالية: ومن خلال هذا المسار تسعى ماليزيا إلى جعل المؤسسات التعليمية العالية في ماليزيا تضاهي مستوى أفضل جامعات العالم.
- إبراز دور المؤسسات العالمية على الساحة الدولية : وأولى خطوة للتطلع إلى الساحة العالمية هي انعقاد برامج التبادل بين الجامعات الماليزية وبين الجامعات بالخارج.
- إرساء الثقافة الداعمة لفكرة التعليم مدى الحياة: حيث أن التعلم والتعليم لدى الدول المتقدمة عملية لا تتوقف عند سن معين أو مستوى معين. وبذلك يؤمن الفرد بعدم وجود حاجز يتصدى لطموحاته تحت اي مسميات.

ثالثا: سياسات تطوير التعليم في ماليزيا.

إن اهتمام الحكومة الماليزية بتطوير قطاع التعليم نبع من حرصها على بناء الشخصية الوطنية المؤهلة علميا، لمواكبة تطورات العصر والمساهمة في العملية الإنتاجية، والادارة الحديثة للاقتصاد، فقوى العمل الماهرة هي التي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي، وتوظف ماليزيا اليوم التعليم لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال تصديره كسلعة ذات ميزة تنافسية عالية بين الدول النامية، ومن أجل ذلك عملت ماليزيا على مايلي:

1. دعم جودة التعليم:

عملت الحكومة على تعزيز التعليم العام من خلال دعم المدارس القومية والسعي لان تكون المدرسة الحكومية هي الخيار الأفضل لكل الماليزيين، وان تكون العملية التعليمية متوافقة ومواكبة للمعايير الدولية، والممارسات الممتازة على المستوى العالمي¹ ، كما دعمت التعليم العالي ووجهته لخدمة الاقتصاد القومي وتحقيق الأهداف التنموية. ولتجسيد الجودة في كل المستويات الدراسية قامت الدولة بمايلي:

أ. الجودة في التعليم الأساسي:

من أجل الجودة ألزمت الحكومة الماليزية مراكز التعليم ما قبل المدرسي أن تطبق المنهاج القومي للأطفال في سن الخامسة والسادسة ابتداء من سنة 2003 ، كما زادت الدولة من إنفاقها

1 – Des donnée de la banque Mondiale.2011.

العام لبناء المزيد من المدارس، ومن أجل تحسين أداء التلاميذ في المدارس الابتدائية وضعت العديد من البرامج الداعمة مثل برنامج قروض الكتب الدراسية، برنامج دعم المناطق الأقل نموا خاصة في منطقة صباح وسرواك.

ب. دعم الجودة في التعليم الثانوي:

ونتيجة لزيادة الإنفاق العام على التعليم الثانوي بمختلف أنواعه زادت معدلات القيد المدرسي في كل من المدارس الثانوية الحكومية، والمهنية والفنية، وأنشأت الحكومة المزيد من المدارس والفصول الدراسية الجديدة، ومن نتائج هذا التوسع في هذا الجانب ارتفع عدد الطلاب في المساق العلمي والجدول التالي ذلك.

الجدول رقم 1: قيد الطلاب في مؤسسات التعليم العام والمعاهد لعام 2000-2010

البيان	عدد الطلاب			النسبة المئوية		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010

11.9	11.6	9.8	784200	702897	539469	ماقبل المدرسي
48.3	50.00	52.6	3195977	3044977	2907123	الابتدائي
21.6	21.9	22.7	1425231	1330229	1330229	الثانوية الصغرى
13.3	12.6	12.8	881247	763618	707835	الثانوية العليا
4.2	3.3	1.7	277904	199636	94544	مابعد الثانوي
0.7	0.6	0.4	45899	34672	23740	معاهد المعلمين
100.00	100.00	100.00	6610458	6076029	5529483	الاجمالي

المصدر: وزارة التعليم الماليزية، ووحدة التخطيط الاقتصادي، 2011

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع معدلات قيد الطلبة في المستوى قبل المدرسي حيث ارتفعت النسبة من 9.8% إلى 11.9 %، نتيجة لزيادة عدد الأطفال الذين يحضرون للدخول إلى المدرسة، كذلك ارتفع عدد طلبة المدارس الثانوية العليا وفي معاهد ما بعد الثانوي، كما ازداد قيد الطلبة في معاهد المعلمين من 0.4% إلى 0.7 % وذلك راجع لرغبة الحكومة الماليزية في رفع عدد المعلمين من أجل زيادة جودة التعليم.

2. الإنفاق التنموي على التعليم:

التزمت الحكومة بتمويل قطاع التعليم بجميع مراحله ومستوياته وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات العامة للفترة 200-2011 حوالي 18.92% في المتوسط، وتصل مخصصات

قطاع التعليم من إجمالي الموازنة العامة السنوية الخاصة بالتنمية حوالي 25% في المتوسط، والجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي¹

الجدول رقم 2: نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة الإنفاق على التعليم من GDP	18.88	17.68	17.71	18.11	19.56	21.67	18.83

المصدر: معطيات البنك الدولي، 2012

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع نسبة متوسط الإنفاق العام على التعليم وهذه النسبة تتعدى نسبة الإنفاق العام على التعليم في الجزائر بثلاث أضعاف، وهذا ناتج عن رغبة الحكومة الماليزية في الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة من خلال التعليم.

وعلى صعيد التعليم الجامعي فقد دعمته الحكومة بالكامل ، خاصة في الفترة ما بين 1997-1970 وذلك من خلال ابتعاث المحاضرين للحصول على الدرجات العلمية من الجامعات البريطانية، والأمريكية والاسترالية واليابانية، كما عملت على منح الطلبة المتفوقين منح إلى الخارج، وذلك بغرض تأهيل كوادر الخدمة المدنية ، وهيئات التدريس بالجامعات المحلية ، وذلك يتوافق مع خطة التعليم الجامعي التي تعطي الأولوية للتأهيل وإعداد الكفاءات العلمية، ووصل عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج أكثر من 120000 طالب سنة 2010 يدرسون في مجالات الطب، الهندسة، والتقنية والعلوم²

1 – Ministry of finance of Malaysia 2008.Economic report .kuala lumpur : National printing.

2 –Awang had salleh 1994."phase of Development of moderen education in Malaysia ".in malaysian development experience , National instituts of public administration .Malaysia.pp98–101.

3. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي وربطه بالبحث العلمي¹:

من خلال التشجيع على إنشاء هيئات للبحوث في مؤسسات التعليم العالي، للقيام ببحوث علمية تخدم قضايا التعليم، والاستفادة من العلاقة مع المؤسسات المماثلة في خارج البلاد. وإدخال برامج الدراسات العليا في الجامعات الماليزية في التخصصات العلمية والتكنولوجية، مع ربط مخرجات التعليم بمخرجات سوق العمل وتلبية متطلبات الاقتصاد.

4. تطوير نظامها التعليمي باستمرار²

عملت ماليزيا على تطوير نظامها التعليمي وإدخال تقنيات جديدة في مؤسساتها التعليمية، وتحديث مناهجها الدراسية في كافة المراحل وتبني مفهوم المدرسة الذكية، والخروج بالتعليم الأساسي من إطاره التقليدي الجامعي، إلى عملية تربوية حيوية يتركز فيها الاهتمام بالتلميذ واحتياجاته، كما لقي التعليم الثانوي اهتماما كبيرا من خلال المراجعة والتطوير المستمر للخطط، حيث اكتسب خريجو هذه المرحلة مرونة اكبر في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أو الدخول إلى سوق العمل، وفي سبيل ذلك نفذت سياسات متعددة نذكر منها:

- تطوير برامج إعداد المدرسين وتدريبهم قبل الوظيفة وأثناءها، مما يؤدي إلى تحسن نوعية التعليم ومهنته.
- إنشاء شبكات الاتصال بين المؤسسات التعليمية والوحدات الإدارية المعنية بالتعليم، ومراكز التدريب وبين المؤسسات العلمية والتكنولوجية والثقافية، والجامعات خدمة لأغراض تطوير التعليم وتحسين أدائه.

1 - Ibrahim abu shah, et, al, the humain resource perspective towards acheiving vision 2020, institute teknologi mara.1999.p19.

2 - ميرفت عبد العزيز : العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا، مركز الدراسات الاسيوية، القاهرة، 2000، ص ص-316

5. العمل على تطوير التعليم الفني¹:

وضعت الحكومة أساسا لتطوير التعليم الفني وارتباط مناهجه بالواقع الاقتصادي، ودعمت توفير مستلزماته من المعدات والأجهزة المتطورة والحديثة، واستفادت من تجارب الدول الصناعية المتقدمة في المناهج النظرية والتطبيقات العملية، خاصة نماذج اليابان، وألمانيا، وبريطانيا. كما عملت على تكامل مناهج التعليم الابتدائي والإعدادي من ناحية موضوعاتها في خط متماسك يراعي الأهداف التربوية، وتحاول المناهج التعليمية في هذه المرحلة تنويع مصادر المعرفة، وتلاحق الجديد في العلوم والتكنولوجيا إلى جانب استخدام نظم المعلوماتية.

6. تشجيع التعليم العالي الخاص²:

بدأت الدولة بدءا من عام 1983 بإتباع برنامج لخصخصة المؤسسات العامة، وبدأت مؤسسات التعليم العالي الخاص في الظهور، وبدأ هذا التعليم بتقديم برامج مشتركة مع جامعات أجنبية في استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يدرس الطالب في هذه الجامعات في ماليزيا لمدة سنتين، ثم يكمل دراسته في الجامعات في هذه الدول، أو يدرس في هذه الجامعات ويتحصل على الدرجة العلمية دون الحاجة للسفر، وسعى نحو ضبط أوضاع التعليم الخاص والحفاظ على نوعية ومستوى التعليم العالي أنشأت الدولة المجلس القومي للاعتماد، ليتولى مسؤولية مراقبة مستوى ونوعية التعليم العالي المقدم بواسطة المؤسسات التعليمية الخاصة، وفي نفس الوقت توفير المتخصصين لتقييم المواد الدراسية إلى تقدمها المؤسسات التعليمية.

7. اهتمام ماليزيا بإرسال أبنائها إلى الخارج للدراسة:

أصبح الانفتاح على الخارج والاستفادة من الخبرات التعليمية للدول الأخرى ضرورة تسعى إليها كثير من الدول، لتواكب التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة، وذلك بهدف توفير كوادر قادرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة، واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة، وماليزيا ليست استثناء من هذه الدول فراحت تشجع أبنائها على الدراسة في الخارج.

1 - Ibrahim abu shah.op,cit,pp2-3.

2 - Ministry of education : education in malaysia a journey to excellence,kuala lumpur : educational planning and research division, 2002.p5

8. الاهتمام بتعليم المرأة¹:

يشكل الاتجاه نحو الاهتمام بتعليم المرأة احد الملامح الهامة لتطوير التعليم في ماليزيا ، وقد تجلي ذلك في زيادة نسبة الإناث سواء بالنسبة للملتحقين بالتعليم في المراحل التعليمية المختلفة، أو العاملين في مجال التعليم العام والتعليم الجامعي ففي عام 2010 بلغت الإناث الملتحقات بالتعليم الابتدائي والثانوي نسبة 90²%

9. إعداد المعلمين قبل الخدمة³:

يتم إعداد المعلمين قبل الخدمة في كليات تدريب المعلمين التي تقع تحت إشراف قسم إعداد المعلمين في وزارة التربية. ويوجد في ماليزيا 31 كلية لتدريب المعلمين منتشرة في جميع أنحاء البلاد، تعد المعلمين للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية. ومن ضمن هذه الكليات واحدة لإعداد معلم التربية الإسلامية، وأخرى لإعداد معلمي التعليم المهني والفني ، تختلف مدة الدراسة في هذه الكليات حسب نوع البرامج التي تقدمها فتشمل: سنة واحدة للخريجين الجامعيين للحصول على الدبلوم العالي (ما بعد التخرج)، سنتين ونصف السنة (خمسة فصول دراسية) يحصل الطالب عند نهايتها على شهادة التدريس، ثلاث سنوات (ستة فصول دراسية) يمنح عند نهايتها شهادة التدريس للمتخصصين في التعليم الفني والمهني وإلى جانب تلك البرامج، تنظم بعض الكليات برنامجاً مدته فصل دراسي واحد يحصل الطالب عند نهايته على الشهادة الأساسية في التربية.

1 - Maimunah ismail and Aminah ahmed : women and work : challenge and industrializing nations, london, ASEAN academic press ,1999.pp28-133.

2 - تقرير البنك الدولي، 2011.

3 - نبيه نديم العبيدي، استراتيجية التمويل للجامعات المنتجة، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، جامعة المستقبل في اليمن، العدد 10، 2011، ص49.

10. الاهتمام بالبحوث والدراسات وتتمثل تلك العناية في الآتي:¹

- دراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول وضع قاعدة معلومات يتم من خلالها جمع المعلومات عن المدارس والمناهج والطلاب وغيرها، ومن ثم تحليلها ودراستها، ويتم ذلك عبر شبكة الحاسب بدءاً من المدرسة فانتهاء بالوزارة.
- تقديم جائزة لكل معلم يقدم اقتراح بحث أو دراسة يحظى بالقبول.
- تمويل البحوث والدراسات من وزارة التربية، ووزارة العلوم والتقنية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى دعم مالي كبير من الشركات والمصانع.
- تهتم الدراسات الحالية بالإبداع في تدريس الرياضيات والعلوم، وبالطلاب الذين يعملون ويدرسون في الوقت نفسه ومدى رضا أصحاب العمل من مصانع وشركات عن أداء الخريجين ومستوى إعدادهم.
- يعنى بالمتفوقين من الطلاب حيث تمت تهيئة مدارس خاصة لهم ألحق بها سكن داخلي وتتم العناية به علمياً وتربوياً.
- تتجه ماليزيا إلى تحويل مدارس التعليم العام إلى مدارس المستقبل التي تستخدم التقنيات، وستعم التجربة على جميع المدارس (Smart School).

11. تبني مبدأ أن التعليم عملية مستمرة:

ويؤكد على هذا الاتجاه كثير من السياسات القومية الماليزية، حيث تعتبر أن هذا الاتجاه دعامة من دعائم التربية، تبنته كفكرة رئيسة في السياسة التعليمية، وهي تعمل على وضعه موضع التنفيذ. حيث أن نظام التعليم من خلال صيغه وأشكاله المتعددة يتيح امكانية التعليم المستمر، ولا يكون هذا خلال المراحل التعليمية فقط بل من خلال القدرة المستمرة في ذلك، ويتطلب ذلك المعاونة بين المدرسة والمجتمع.²

¹ - Viola Thimm; EDUCATION, MIGRATION, GENDER: POLICIES OF EDUCATION IN MALAYSIA AND SINGAPORE; Institute for Social and Cultural Anthropology& DFG Research Training Group "Dynamics of Space and Gender"; University of Göttingen, Germany; 2005. P10.

² - UNESCO. *International Commission on Education for the 21st Century*. Report of the Commission Preliminary Synthesis. Paris: UNESCO. Oct. 1995 . P20.

12. تعدد مجالات الاختيار أمام الطالب:

يعتبر هذا المبدأ شرطاً مهماً لنجاح السياسة التعليمية، فالكثير من السياسات التعليمية تنادي بضرورة تنويع وتوسيع مسارات التعليم وتشجيعه، ليتضمن التخصصات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والعلمي والاجتماعي والسياسي، والتي أصبحت سمة واضحة من سمات عصرنا الحاضر 29. من هذا المنطلق نجد أن ماليزيا عملت على إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار ما يلائمه من نشاطات ومهارات حسب إنجازهم الأكاديمي، وميوله واتجاهاته ومقدرته العقلية والجسمية والنفسية، وذلك في المراحل التي يكون فيها الطالب أكثر نضجاً وقدرةً على الاختيار الجيد. كما ركزت السياسة التعليمية على المناوئة بين البرامج المنوعة مابين النظري والعملية والتقني والتطبيقي واليدوي، حتى يكون هناك توفيق بين التكوين العقلي والتكوين اليدوي، لكي يكون للتعليم قيمة تربوية نافعة، مع الحرص على التوازن الموضوعي بين التعليم الأكاديمي والفني والمهني، وربطها جميعاً بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

13. تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة:

إن المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع يعتبر هدفاً محورياً للسياسة التعليمية الماليزية. فللمجتمع الماليزي ميراثه الحضاري وقيمه وتاريخه ومنجزاته، لذلك حرصت على ان تنعكس في مناهجه ومقرراته وفي فلسفته وأهدافه، حيث أن التعليم هو السبيل الأمثل للإستعادة والحفظ والتقويم والتجديد، نجد أن القادة الماليزيون قاموا بوضع السياسة العامة للدولة عام 1971 والتي تقوم على الآتي¹:

- الإسلام الدين الرسمي للدولة مع كفالة حرية الاعتقاد، وممارسة الشعائر التعبدية للآخرين، واستيعاب عناصر ومكونات الثقافات الأخرى في المنطقة لإثراء الثقافة القومية.
- أساس الثقافة الوطنية هو الثقافة المرتبطة بإقليم جنوب شرق آسيا.
- يشكل الإيمان بالله الركن الأول فيما يعرف بالعقيدة الوطنية أو المبادئ الوطنية.

¹ - Derman Abdul-Aziz (1999), Socio cultural development in Malaysia, Ministry of culture: youth and sport, Kuala Lumpur, Malaysia, P3

- تأكيد أهمية مكونات الوحدة الوطنية عبر اللغة المشتركة الملاوية والنظام الملكي " السلطة الروحية" والنظام النيابي الديمقراطي " السلطة السياسية"، وبناء على المبادئ القومية وضعت السياسات القومية الثلاثة التي اعتبرت ركيزة التنمية في ماليزيا وتمثلت فيما يلي¹:

السياسة التعليمية القومية: هي السياسة الموجهة لنظام التعليم القومي، باعتبار اللغة الرسمية اللغة الملاوية أداة رسمية للتعليم، مما ساعد على تمتين الوحدة الوطنية.

السياسة الاقتصادية الجديدة: هي السياسة التي استهدفت إعادة هيكلة المجتمع وتحديد نمط التطور التنموي الاجتماعي.

السياسة الثقافية القومية: من خلال هذه السياسة تم تحديد سمات ومرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: مدى استفادة الجزائر من التجربة الماليزية في المجال التعليمي:

قبل الخوض في النقاط التي يجب أن تهتم بها الجزائر انطلاقاً من نجاح التجربة الماليزية، نقوم أولاً بتشخيص السياسات التعليمية الجزائرية، وأوجه القصور التي تعاني منها من خلال النقاط التالية:

1. السياسات التعليمية في الجزائر

إن تحليل السياسات التعليمية في الجزائر يتيح الفرصة للتعرف على أولويات الحكومة و توجيهها الفعلية في هذا المجال، وإلا كما أنها تتيح للباحث فرصة الاقتراب من أوجه القصور التي تعانيها هذه السياسة والتي تمثلت في التالي:

أ. الإنفاق العام على التعليم:

يعتبر قطاع التعليم من أهم القطاعات الحساسة، التي أصبح ينظر إليها كمجال خصب للاستثمار لدوره الكبير في دفع عجلة النمو، كما أكدت نظرية رأس المال البشري للنمو على أن الإنفاق على التعليم هو نوع من أنواع الاستثمار الجيد.

¹ – Mahathir Mohamad (2000) , Island and the muslimummah, pelanduk publications, Kuala Lumpur, Malaysia, P56.

إن الاتجاه العام لتطور نسبة الميزانية العامة لقطاع التعليم بالنواتج المحلي الإجمالي في الجزائر، يعكس خصوبة المالية العامة التي توضع تحت تصرف هذا القطاع، ويوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم (03): تطور نسبة قطاع التعليم ودرجة حساسيتها إلى الناتج المحلي الإجمالي

للفترة 2002-2012

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة التعليم من الناتج المحلي (%)	6.52	6.08	5.72	5.09	5.20	5.42	5.24	7.96	7.28	9.40	6.34

Source: www.ons.dz (19/08/2013).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة قطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت في المتوسط للفترة 2002-2012 نسبة 6.27% ووصلت هذه النسبة في سنة 2011 إلى 9.40% ، وما ميز فترة الدراسة هو الوفرة في الموارد المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

ب. زيادة التأطير :

نظرا للتزايد المستمر في أعداد التلاميذ منذ الاستقلال ولضمان تأطير جيد تم توظيف معلمين وأساتذة، وذلك لمواءمة احتياجات تأطير المتدربين الجدد. حيث أنه ومع الدخول المدرسي 2003/2004 الذي شهد إصلاح في المنظومة التربوية، وصل عدد المعلمين والأساتذة في الطورين الابتدائي والمتوسط إلى 277929، بين معلم وأستاذ، وحقق معدل تأطير قدر بأستاذ لكل 24 تلميذ، لتواصل الزيادة في أعداد الأساتذة بحلول الموسم الدراسي 2010/2011 بلغ عدد الأساتذة بـ 144890 ، وبمعدل تأطير في حدود أستاذ لكل 23 تلميذ. كما سجلت عملية التأطير في الطور الثانوي تطورا ايجابيا سنويا بالاعتماد على الكفاءات المحلية، فيما بلغ معدل التغطية أستاذ لكل 19 تلميذ.

ج. إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته¹:

يقاس تقدم المجتمعات في كثير من الأحوال بمدى قدرة ذلك المجتمع على توفير التعليم الإبتدائي لجميع من هم في سن التعليم، أو من فاتهم دخول المدرسة في تلك السن، لذا نجد السياسة التعليمية في الجزائر أعطت التعليم الإبتدائي الأسبقية، كما نصت على إلزامية التعليم المتوسط. وجعله مجانا التعليم حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع.

د. المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية²:

ويقصد به "الطريق لجميع الأطفال والشباب في المجتمع ممن لديهم الاستعداد للاستمرار في التعليم، ومن ثم الحصول على الوظائف والأدوار ذات المسؤولية والقوة، بغض النظر عن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم، فلم توجه السياسة التعليمية في الجزائر لخدمة فئة أو مجموعة من فئات المجتمع، بل المساواة بين المؤهلين في فرص الالتحاق بالتعليم، سواء في التعليم الأساسي، أو تعليم الكبار، أو تعليم البنات، أو تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

هـ. تقويم السياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع:

إن تغيير السياسة التعليمية أمر منطقي ليساير التغيرات الحادثة في المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية، فنجد أن الكثير من الدول تلجأ إلى تعديل سياساتها التعليمية عند ظهور مشكلة في نظمها التعليمية، أو عند الحاجة إلى التغيير أو لمقابلة احتياجات ومتطلبات المجتمع والتغيرات المحلية والعالمية. من هذا المنطلق نصبت في 13 ماي 2000 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وتم المصادقة على المشروع النهائي للإصلاح الجديد في مارس 2001، ودخل حيز التطبيق التدريجي في الموسم الدراسي 2003-2004³.

¹ - بوحفص مباركى، اصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا: افاق وتحديات، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 6-10 ماي 2010، ص 12

² - Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, Rapport établi par le gouvernement Algérien, Algérie, 2011. P29.

³ - بوفلحة غياث، التربية والتكوين، الكتاب الثاني، دار الغرب، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002، ص 40-41.

و. تعزيز الهوية الثقافية وتنمية المواطنة¹:

يرتكز النظام التربوي في الجزائر دائما على مقوماته الجغرافيا و الحضرية و التاريخية، باعتبارها الحبكة التاريخية التي تعمل على ترقية قيم المجتمع ، و هذه القيم لها صلة بالطابع الوطني، من خلال العمل على غرس الوطنية في نفوس التلميذ و الذي يركز بدوره على:

- صون المركبات الأساسية للهوية الوطنية و التي هي : السلم ، العروبة ، الأمازيغية.

- التمسك بحاضر الجزائر و ماضيها .

- السعي لبقاء الجزائر في محفل الأمم و لحماية هويتها و تمجيدها وعظمتها .

اما الطابع الديمقراطي فإنه يتكفل بثقافة الديمقراطية ، سواء تعلق الأمر بتنظيم النظام التربوي أو بمحتوياته و كفاءات سيره ، والتي تستند إلى:

- قبول الاختلاف و من ثم قبول الآخر بكل مكوناته البدنية، الفلسفية، السياسية، والإيديولوجية .

- قبول سيادة الأغلبية مع احترام حقوق الأقلية .

- التحكم في اللغات الأجنبية لإدراك المعرفة العالمية ، والمشاركة بفعالية في المبادلات العلمية.

2. أوجه القصور في السياسة التعليمية في الجزائر:

رغم كل النتائج المحققة، إلا أن السياسة التعليمية في الجزائر مازالت تعاني من العديد من النقائص تتمثل في الآتي:

- تواضع في نسب الإنفاق على التعليم في الجزائر بالنسبة للموازنة العامة، أو بالنسبة للنتائج المحلي، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج الإجمالي خلال الفترة (2002-2012) بـ 6.27% ، غير أن هذه النسبة تعتبر متدنية مقارنة ببعض الدول فقد وصلت النسبة خلال نفس الفترة إلى 14.1% في كل من كوبا و 7.7% في الدانمارك². وهذا ما ينعكس على نوعية التعليم وبالتالي على نوعية رأس المال، كما نجد أن معظم النفقات الموجهة لهذا القطاع هي نفقات

¹ - L'edicateur . revue Algérienne de l'éducation . la restructuration de secondaire. octobre 2005. P 7.

² - The World Bank, World Development Indicators, 8 January 2013, www.data.worldbank.org/indicator/ISE.XPD.Total.GD.ZS

رأسمالية في البني التحتية، مما يعكس الجهد المبذول من طرف الدولة في توسيع النظام التعليمي، على حساب تحسين نوعية التعليم.

- بالرغم من أن السياسة التعليمية في الجزائر ركزت على مناهج إعداد المعلمين إلا أنها لم تتطرق إلى المهارات التقنية والتعليمية، ومهارات وأساليب التدريس وأهمية التأهيل العلمي المتخصص، والتأهيل التربوي والثقافي الذي يجب أن يكتسبه المعلم. كذلك لم تهتم بوضع أهداف محددة لإعداد المعلم قبل الخدمة وبعدها أو أهمية وجود معايير تعليمية دقيقة لاختيار المعلم، أو استمرارية ممارسته للمهنة مثل إجازة التدريس بحيث لا يمارس المهنة إلا من لديه القدرة على ذلك، من خلال اختبارات مقننة ومقابلات شخصية. كما أنها ركزت أكثر على توفير أعداد كبيرة من المعلمين وهذا واضح من خلال الزيادة الكبيرة في اعداد المعلمين والأستاذة، على حساب نوعية وجودة هؤلاء المعلمين.

- بالنسبة للإلزامية التعليم الأساسي ومجانيته: نجد أن نسبة الاستيعاب منخفضة نسبياً وبعيدة عن الـ 100% ، ويشكل واضح فهذا انعكاس لعدم تبني نظام إلزامية التعليم في المراحل الأولى من التعليم العام، كما نجد أن معدلات الأمية مازالت مرتفعة فبعدما قدرت سنة 1998 بـ 32% وصلت النسبة سنة 2011 إلى 19.4%¹. كما شهد قطاع التعليم نسبة من التسرب الطوعي من المدرسة قدرت بـ 6.8% سنة 2009².

- تتوزع نسب التمدرس في التعليم الثانوي إلى 46.01% بالنسبة للإناث و 31.66% بالنسبة للذكور، هذا العدد يبين العدد المرتفع للشباب البطالين في المجتمع الجزائري، حيث أن نسبة 23% فقط من المتدربين تصل إلى التعليم العالي أي ¼ المتدربين، وهو ما يعني أن ¾ لا يصلون إلى المرحلة العليا من التعليم³

¹ - عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، مؤشرات قياس رأس المال البشري، على الموقع التالي:

WWW.IEFPEDIA.COM/ARAB-CONTENT/UPLOADS/2012

² - Idem.

³ - وزارة التشغيل والتضامن الوطني سابقا، نتائج التحقيق حول مستوى المعيشة وقياس الفقر، مرجع سابق

- عدم توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل حيث نجد ان نسبة البطالة قدرت في الجزائر نسبة 10 % عام 2013 ، ونجد أنها تمس أكثر الخريجين من الجامعة، حيث بلغت نسبة البطالة بينهم نسبة ويرجع ذلك إلى¹:

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي، التي من مؤشراتنا (تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية).

- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداداً من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

- إن غياب الروابط الوثيقة بين مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام من جهة، وبين الجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم واهتماماتهم ، تساهم جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات وتقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية والتقنية، حيث أشار البنك الدولي عام 2011 أن بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط لاتزال بعيدة عن تحقيق الهدف مادام 8 % من طلبتها في تخصصات الهندسة².

- عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات السوق ، وعدم إشراك قطاع العمل في تحديد سياسة القبول وعدم تطوير المناهج حسب حاجة سوق العمل .

- أما بالنسبة للتقويم المستمر للسياسة التعليمية في ضوء حاجات المجتمع: نجد أن هذا التقويم لم يتم على أرض الواقع إلا سنة 2003. ومما لاشك فيه أن احتياجات الأفراد والمجتمع في بلادنا تتبدل وتتطور ، مما يستوجب التأكد من استمرار صلاحية هذا النظام. فهناك تغير واضح في المستوى الثقافي والاقتصادي والتقني وفي أساليب الحياة اليومية تستدعي تغييراً موازياً.

¹ - سيلان جبران العبيدي، ضمان مخرجات التعليم العالي في إطار حاجيات المجتمع، المؤتمر الثاني عشر، 6-10 ديسمبر

2009، ص 14

² - البنك الدولي، مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، اوت 2011، ص 13

- لم يعطى الاهتمام لتعليم ما قبل المدرسة فما زال عدد الملتحقين بها قليل جداً مقارنة بالدول الأخرى، حيث لا يزال الكثيرون يعتبرون هذه المرحلة مرحلة ترفيهية أكثر من كونها تربوية، لذلك نجد أن التعاون بين الأسرة وهذه المدارس يكاد يكون شبه معدوم.

- كما نجد أن المنهج في الجزائر أعطي الاهتمام الأكبر للكتاب المدرسي، طبقاً للتعريف القديم للمنهج والذي يركز على الكتاب المدرسي فقط كمفهوم للمنهج المدرسي، مما جعل العملية التعليمية تغطي عليها التلقين وليس المقاربة بالكفاءات كما هو معمول به عالمياً¹

3. ما يمكن للجزائر أن تستفيد منه من تجربة التعليم الماليزية:

انطلاقاً من تجربة ماليزيا في مجال التعليم ، ومدى فعاليته في تغطية الطلب على اليد العاملة سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، يمكن الاستفادة من تلك التجربة من خلال إتباع الاجراءات التالية:

- تنمية قدرات المعلم والأستاذ في كل الاطوار التعليمية:

يعتبر المعلم العامل الرئيسي في أي نظام تعليمي، وأداة الإصلاح والتطوير التنموي، وهو ما يجب على الحكومة أن تعطيه اهتماماً زائداً من خلال الإصلاح المالي لأحوال المعلمين، وزيادة الاعتمادات المخصصة لإعدادهم ، وتعزيز الحوافز المادية لهم ، إضافة إلى الزيادات في الرواتب عن طريق دعم الحوافز المادية ، واعتمادات الرعاية الاجتماعية، مع العمل المستمر على التأهيل المستمر للأستاذ من خلال تبني سياسة مستمرة للتدريب العلمي و التربوي.

- تطوير المقررات والمناهج الدراسية :

بحيث يجب أن ترتبط هذه المقررات والمناهج الدراسية بكل ما هو جديد في البيئة الاجتماعية و الثقافية و الإجتماعية على المستوى الدولي.

¹ - السلوم، حمد بن ابراهيم. التربية والتعليم العام في المملكة العربية السعودية بين السياسة والنظرية والتطبيق: نظرة تقييمية ولاية ميريلاند: انترناشونال جرافيكس. 1416هـ، ص34.

- الاهتمام بالتعليم الفني:

يجب إعطاء التعليم الثانوي الفني أهمية بالغة وذلك لارتباطه باحتياجات التنمية ، وإمداد قطاعات الاقتصاد المختلفة سواء الإنتاجية، أو الخدمية بالعمالة الفنية والماهرة، والتي تدفع بعجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام.

- الدعم المستمر للسياسات تطوير البحث العلمي:

يجب زيادة ورعاية دعم الحكومة للأبحاث العلمية في الجامعات وتطبيقها على أرض الواقع، والعمل على تشجيع وجود الروابط القوية بين الشركات والباحثين، والتقنيين والمؤسسات المالية، من أجل استخدام نتائج البحوث الجامعية في الأغراض التجارية، والسعي إلى إيجاد قنوات تعاون بين الأعمال العلمية والمصانع، لتطبيق المخترعات العلمية في الصناعة، وخلق علاقة بين الأكاديميين والباحثين في الجامعات.

العمل على ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل:

من خلال التأكيد على ربط السياسة التعليمية بالتخطيط طويل الأجل، والتأكيد على تكاملها وانسجامها مع قطاعات المجتمع الأخرى، وتلبيتها لاحتياجات سوق العمل. ويتطلب تحقيق ذلك إدراك احتياجات التنمية وسوق العمل الحكومي والخاص، واستخدام مفهوم "شبكة التعليم" كاتجاه شامل في التخطيط، ومن ثم إعادة صياغة وبناء السياسة التعليمية في ضوء ذلك.

الاهتمام بجودة التعليم:

يجب الاهتمام بجودة التعليم وفقاً للمعايير الحديثة ودمج التقنية بالتعليم، بإعتبارها مكوناً أساسياً في العمل التربوي، والاهتمام بالتعليم من أجل الإبداع والابتكار، وذلك باستخدام الأساليب العلمية والتقنية. كما أن هناك العديد من التطورات العالمية والظواهر الجديدة التي ينبغي أن تواجهها السياسة التعليمية لأهمية ذلك في الألفية الثالثة، ولعل أبرزها ظاهرة العولمة، الثورة التقنية الهائلة في مجال الالكترونيات الدقيقة، والحاسبات الآلية والإنسان الآلي، وصناعة المعلومات والاتصالات والطاقة النووية وتكنولوجيا الفضاء.

الاهتمام بالتأهيل والتدريب:

من خلال العمل على متابعة أداء المعلم وتحسينه، وإعداده ضمن برنامج ثقافي وعلمي ومهني متوازن، يتناسب مع الدور الكبير الذي يؤديه في تربية الأجيال، ويتناسب كذلك مع الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تفرض على المعلم أعباء جديدة. فتدريب المعلم لا يكون قبل الالتحاق بمهنة التدريس فحسب وإنما يتصل ويتواصل ليكون أثناء الخدمة.

الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص:

ضرورة مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية، باعتبار أن هذا القطاع يلعب دورا أساسيا، مع التركيز على جودة التعليم وإتباع المعايير العالمية من ناحية المناهج والمقررات الدراسية، حيث تلعب هذه الطريقة دورا إيجابيا في توفير فرص عمل أفضل لهؤلاء الخريجين.

نقل التقنية والمعرفة ويتم ذلك بالتواصل الوثيق مع الجامعات المختلفة:

ومن وسائل نقل التقنية إقامة الواحات العلمية، ومراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية والحاضنات الافتراضية و الحقيقية، تلك الحاضنات التي يمتد دورها من تشجيع الأعمال الحرة الصغيرة داخل الجامعة مرورا بتقديم الخدمات الاستشارية والتجهيزات المكتبية، وحتى استضافة المشاريع ورعايتها حتى تتخرج من الجامعة، مع العمل على ضرورة انفتاح نظام التعليم في الجزائر على أنظمة التعليم الغربية، وخاصة البريطانية والأمريكية، والتوسع في استعمال الانجليزية كلغة للتعليم والبحوث العلمية.

التعليم القائم على الإبداع والابتكار:

إن تجسيد فكرة المدرسة الذكية التي تقوم على مفهوم إبداعي، سيساهم بدون شك بمحصلته النهائية في تحسين مخرجات التعليم، من خلال رفع تحصيل الطلاب، وحسن استغلال تقنية المعلومات بما توفره من أدوات حديثة للتعلم، كما تؤدي إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب، وتمكينهم من استخدام تقنية المعلومات في العملية التعليمية، وابتكار الأساليب والطرق الكفيلة بارتباطهم بشبكة عالمية.

الخاتمة:

يمكن القول أن من أهم أسباب الانجاز التنموي في ماليزيا هو نجاح سياستها التعليمية، ويمكن القول أن من أهم عوامل نجاح السياسة التعليمية ابتداء من الثمانينيات هو وجود قيادة مؤمنة بأهمية التعليم، تمتلك تصورا استراتيجيا لدور التعليم في التنمية ، وبذلك استطاعت التجربة الماليزية أن توظف التعليم لصالح التنمية وتعظيم المحصلة النهائية له، وأكدت أن السياسة التعليمية الناجحة طريق للنجاح، كما تم التأكد من صحة الفرضية الأولى، والثانية والفرضية الثالثة.